في المتمكن باسم الإشارة والموصول أي بتصغير ما يصغر منهما والآباء في باب
للتعديتين أي جعل تصغير اسم الإشارة والموصول مخالفا لتصغير المتمكن وذلك
وذلك لأنه كان حقهما أن لا يصغر شيء منهما لغلبة شبه الحرف عليهما مع أن
في اسم الإشارة مانعا آخر من التصغير وهو أن أصله وهو ذا على حرفين لكنه
لما تصرف ذا والذي تصرف الأسماء المتمكنة من كونهما موصوفين وصفتين
وتثنيتهما وجمعهما جاز تصغيرهما وتصغير ما تصرف منهما دون سائر أسماء الإشارة
كثمة وهنا ودون سائر الموصولات كمن وما **ولما كان تصغيرهما**
على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء المتمكنة فألحقت قبل آخرهما
ياء علامة للتصغير وزيد بعد آخرهما ألف ليكون عوضا عن ضم الأول
إلا في أولاء الممدود فإنها تزاد الياء ثالثة والألف العوض قبل الآخر كما صرح
به في شرح المفصل ثم تقلب الألف التي كانت والبدل للأم ياء لما سيتضح
وتدغم فيها ياء التصغير فيصير أوليّاء بالمد قال من هؤليّائكن الضال
والسمر ولو استثناه لكان أولى به ولم يضم أولهما ولا التزم أن تكون الياء
ثالثة كما في المتمكن فقيل في تصغير ذا ذيّا لأنها لما زيدت الياء ثانية وجب
قلب الألف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وحركت بالفتح لأجل الألف التي بعدها
وأدغمت ياء التصغير فيها وفي تصغير تا تيّا لمثل ما ذكرنا في ذا وكذا القول أيضا في
تصغير تي تيّا وتفتح التاء ملاحظة لحال ياء التصغير في المتمكن إذ ما قبلها مفتوح فيه
ولا تصغر ذي لئلا يلتبس بالمذكر ولا ذه لأنه فرعه وتقول في المثنى ذيّان وتيّان
بحذف ألف العوض لاجتماع ألف المثنى وذلك الألف وفي تصغير أولا المقصور
أوليّا بإلحاق ياء التصغير ثالثة وقلب الألف بعدها ياء وزيادة ألف العوض
وهذه الضمة في المقصور والممدود هي التي كانت في أولاء قبل التصغير فلذا لا يبدأ لأنها ليست من ضمة التصغير ⊙

وفي

٤٣

و في تصغير الذي والتي اللذيّا واللتيّا بزيادة ياء التصغير قبل الآخر وفتح
ما قبلها وفتح الياء التي بعدها لما تقدم وتقول في المثنى اللذيّان واللتيّان
واللذيّين واللتيّين بحذف ألف العوض قبل علامة المثنى لاجتماع الساكنين نسيا
عند سيبويه وفي الجمع المذكر اللذيّون ~~واللذيّون~~ واللذيّين بضم الياء في الأول
وبكسرها في الثاني إذ الألف حذفت نسيا وإنما اطرد في المصغر اللذيّون رفعا
واللذيّين نصبا وجرا وشذ في المكبر الذون رفعا لأنه لما صغر شابه
المتمكن فجرى مجرى أجمع في حال جمعه مجرى أجمعين وفي جمع المؤنث اللتيّات بحذف ألف العوض
لاجتماعها مع ألف الجمع واستغنى به عن تصغير اللاتي واللائي عند سيبويه

ثم ذكر المصنف أسماء رفضت تصغيرها فقال

ورفضوا تصغير الضمائر لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها إذ لا تقع
صفات ولا موصوفات كأسماء الإشارة ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء
الاستفهام والشرط فإنها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات
ولذلك قال ونحو أين ومتى من سائر أسماء الاستفهام والشرط ونحو ما ومن
من سائر الموصولات لكونها لكونها أوغل في شبه الحرف من الذي لكونها لا
تثنى ولا تجمع ولأن وضع كثير منها على حرفين ولا تجري مجراه في وصفها
والوصف بها ونحو حيث ومذ من الظروف المبنية اللازمة الإضافة
وإنما صغر مذ لتصرفه بحذف النون منه بناء على أن أصله منذ
قال الرضي ولا دليل عليه ونحو مع وإن كان معربا لكنه غير متصرف في الإعراب
ولا يقع صفة ولا موصوفا وهو على حرفين وكذا عند لكنه على ثلاثة أحرف
ونحو غير فلم يصغروه كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلة للقلة والكثرة
كالمماثلة لقصوره في التمكن لأنه لا يدخله لام ولا يثنى ولا يجمع وكذا سوى
وسوا بمعنى غير ونحو حسبك لتضمنه معنى الفعل لأنه بمعنى اكتف وما هو بمعناه
لا يصغر مثل شرعك وكفيك وكذا جميع أسماء الأفعال والاسم حال كونه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)